

العنف اللفظي يتحول إلى شجار بين أعضاء البرلمان التونسي

نائب إسلامي يعنّف زميله بسبب دفاعه عن المرأة



انتلاف الكرامة يتبنى خطاب العنف والكرامية

بالمسؤولية بصرفها النظر عن مشاغل الشارح الحقيقية والتركيز على الصراع الحزبي وتصفية الحسابات. ووصف السياسي التونسي عبد الحميد الجلاصي "المشهد المؤسسي في تصريح لـ"العرب"، "إما أنه لا يفهم لغة الأوضاع ويعرف انتلاف الكرامة، الذي يرأسه سيف الدين مخلوف، بمعاداته للحرية وأوجهها المختلفة، ويُثير الخطاب الذي يتناهى جدلاً واسعاً، خاصة وأنه يقدم مبادرات تشريعية متوالية تعمق حالة الانقسام التي يعرفها المشهد العام في تونس.

وقالت شيماء عيسى، الباحثة المحللة السياسية في حديثها لـ"العرب"، إن "عودة الاستقطاب الثنائي في القضايا المجتمعية والدينية وقضايا المرأة من شأنه أن يوجب الاحتقان السياسي، كما من شأنه أن يكون كارت في يد السياسيين الانتهازيين".

ومع تصاعد العنف داخل أروقة البرلمان، وبتشجيع من قبلها، واعتبارها بحثاً عن المشتريات وتكريس النسبية والتعايش تحتضر في تونس". وبلغت متابعون إلى أن إثارة قضايا الدين والهوية من قبل الأحزاب المتهمة بفشل أدائها، مجرد محاولة لصرف الانتظار عما تعيشه تونس من ارتباك وتخطت تقاوم مع توسع الاحتجاجات، وعمت في تونس حالة استنكار واسعة على خلفية تصريحات نائب

لتحديد المسؤوليات والسعي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. لكن مراقبين يشككون في قدرة الغنوشي على احتواء الخلافات البرلمانية، خاصة وأن حزب النهضة المشارك في الحكم والذي يترأسه يشكلا جزءاً من الأزمة باعتبار تحالفه القوي مع حزب انتلاف الكرامة.

وأشار عربي الجلاصي، القيادي في حزب التيار الديمقراطي في حديثه لـ"العرب"، إلى أن "البرلمان اليوم دخل مرحلة جديدة عنوانها العنف المادي بعد الاعتداء الذي تعرض إليه نواب التيار الديمقراطي من قبل نواب انتلاف الكرامة". وأكد أن "الحزب يدين العنف المادي في انتظار إدانته من طرف القضاء".

ورأى الجلاصي أن ما نجح فيه انتلاف الكرامة هو تشتيت التركيز على القضايا التي تهّم التونسيين، وهي قضية الصحة وحوكمة الدولة إثر حادثة وفاة طبيب شاب، وذلك بالعودة إلى النقاش حول مسائل هوية لا تعني غيرهم وبالجمود إلى العنف.

وعلق بالقول "لا نستطيع مؤسسات الدولة أن تعمل اليوم وهي مخترقة من طرف كتلة تمارس العنف بوضوح". وتابع "علينا الحسم ضد كل من يمارس العنف سياسياً وقضائياً".

وأصبحت جلسات البرلمان في تونس، خاصة جلسات مساعلة الوزراء وأعضاء الحكومة، تسجل نسب متابعة عالية، لا بسبب ما تطرحه من قضايا مهمة تمس المواطن، بل بسبب ما يتخللها من عراك وشتم بلغن مؤخرًا مستوى متدنياً من الخطاب بين السياسيين.

ويندد متابعون بالشهيد السياسي المنتسب في البلد، وعدم تحلي الأحزاب

كما أظهرت مقاطع فيديو مسربة من البرلمان، إغواء النائب من الكتلة الديمقراطية، سامية عبيو، بعد تعرضها إلى العنف من قبل الحزب نفسه. وطالبت كتلة برلمانية رئيس البرلمان برفع الحصانة البرلمانية عن كتلة انتلاف الكرامة وتقديم قضية ضدها. وأعلن رئيس البرلمان راشد الغنوشي عن فتح تحقيق في الحادثة

دشن مجلس نواب الشعب التونسي مرحلة جديدة من العنف السياسي بعد أن تحولت قبة باردو (مقر البرلمان) إلى مسرح لتبادل اللكمات والشتم في مشهد غير مسبوق. ويؤشر تصاعد الخطاب السياسي العنيف على تفاقم الأزمات على جميع الأصعدة، منذرًا باتجاه البلاد نحو مسار مجهول.

آمنة جبران

تونس - بلغ التوتر داخل البرلمان التونسي ذروته مع انتقال العنف بين النواب من عنف لفظي إلى عنف مادي في أعقاب جلسة برلمانية صاخبة، ما يفاقم أزمات البلاد حسب المتابعين، في ظل انشغال الأحزاب بصراعاتها وخصوصياتها، في وقت تشهد فيه المحافظات الداخلية حالة من الغليان تنديداً بتردي الأوضاع المعيشية.

وشهد اجتماع لجنة المرأة بالبرلمان الإثنين تبادلاً للعنف بين ممثلي حزبي التيار الديمقراطي وانتلاف الكرامة، وفق ما نقلته وسائل إعلام محلية.

وتعرض النائب عن الكتلة الديمقراطية أنور بالشاهد، إلى الاعتداء اللفظي والجسدي من قبل نواب انتلاف الكرامة، ما سبب له جرحاً في رأسه. وبين بالشاهد في تصريحات صحافية أن خلفاً نشب داخل لجنة شؤون المرأة، بخصوص التداول في تصريحات النائب من انتلاف الكرامة، محمد العفاس التي اعتبر أنها تهين المرأة التونسية ثم تطور ونجم عنه اعتداء بالعنف عليه. واعتبر أن "ما يحدث في البرلمان بمثابة إرهاب".

عربي الجلاصي

انتلاف الكرامة شنت تركيز التونسيين على القضايا التي تمهّم



شيماء عيسى

الاستقطاب الثنائي كارت في يد السياسيين الانتهازيين

كما أظهرت مقاطع فيديو مسربة من البرلمان، إغواء النائب من الكتلة الديمقراطية، سامية عبيو، بعد تعرضها إلى العنف من قبل الحزب نفسه. وطالبت كتلة برلمانية رئيس البرلمان برفع الحصانة البرلمانية عن كتلة انتلاف الكرامة وتقديم قضية ضدها. وأعلن رئيس البرلمان راشد الغنوشي عن فتح تحقيق في الحادثة

محمد ماموني العلوي

الرباط - أعلنت جنوب أفريقيا وجاهة القرار 693 الصادر عن القمة الأفريقية التي انعقدت في يوليو 2018 في نواكشوط بموريتانيا، والذي يبن على حضورية الأمم المتحدة كإطار للبحث عن حل للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية.

وأوضح رئيس جنوب أفريقيا والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي سيريل رامابوزوا، في ختام القمة الاستثنائية الـ14 للاتحاد الأفريقي حول "إسكات الأسلحة"، أن التعديلات المقترحة إدخالها على القرار 693 خلال هذه القمة إنما تؤكد مقتضيات القرار المذكور، ودعم إنشاء "الترويكا" لدعم جهود الأمم المتحدة لتسوية هذا النزاع.

وأكد استاذ القانون والعلاقات الدوليين بجامعة ابن زهر محمد لكريني، في تصريح لـ"العرب"، أن هذا القرار أربك حسابات البوليساريو والجزائر، خصوصاً، التي كانت دائماً تراهن على دعم دائم لجنوب أفريقيا، موضحاً أن المغرب باشتغاله من داخل منظمة الاتحاد الأفريقي بدت نتائج هذا العمل تظهر بعد فشل جبهة البوليساريو الخروج من هذه

الجزائر تصعد لهجتها ضد أطراف تهدد أمنها

صابر بلدي

الجزائر - صدقت الجزائر من لهجتها تجاه الأطراف المحركة للتجانبات الأمنية المسجلة في حدودها الإقليمية، وإن لم تسم تلك الأطراف، فإنها أعربت عن استعداد مؤسستها العسكرية لمواجهة كل الإخطار المحدقة، وضمان أمن وسلامة ترابها الوطني، وهي حدة غير معهودة في الخطاب الرسمي للجزائر، مما يترجم هشاشة الوضع في المنطقة، ويفتح المجال أمام أي انفجار بها.

وأطلقت مجلة الجيش (لسان حال المؤسسة العسكرية الجزائرية) في عددها الأخير الصادر، الإثنين، رسائل حادة إلى أطراف لم تذكرها بالاسم، قالت إنها "تعمل على تهديد الأمن الإقليمي في المنطقة، واستغلال الوضع الداخلي للبلاد لإحباطها".

وتكررت المجلة في افتتاحيتها، بأن "هناك أطرافاً تهدد أمن المنطقة وتحاول الالتفاف حول قيادة البلاد لإحباطها، وأن مواجهة هذه المخططات العدائية التي تستهدف البلاد تستدعي بالضرورة أن يدرك الشعب الجزائري، حقيقة الأهداف الخفية التي تحاول الجهات المعادية لبلادنا تحقيقها، وعلى هذا النحو سيكون بوسع شعبنا إفشالها كما كان عليه الأمر في كل مرة حاولت فيه هذه الدوائر المعادية النيل من بلادنا".

ويسمح عدم ذكر الجهات المقصودة بفتح نوابات مختلفة، لاسيما مع تسجيل تسلسل عدة أحداث وحتى تزامنهما في توقيت واحد، على غرار الاتفاقية الفرنسية الأمنية في مالي، التي أفضت إلى إطلاق سراح العشرات من الجهاديين منهم العديد من الجزائريين يرجح أن يتحولوا إلى عبء أمني على الشريط الحدودي، والتطورات الحاصلة في منطقة الكركرات، فضلاً عن لاتحة البرلمان الأوروبي حول وضعية حقوق الإنسان والحريات الدينية والإعلامية.

وإذ سجلت الجزائر تراجعاً لافتاً في الملف الليبي، حيث توقفت مساهماتها واتصالاتها الدبلوماسية، مقابل توزع أجندة حل الأزمة المذكورة على عدة

عواصم غربية وعربية، فإن رسائل التشرية الناطقة باسم الجيش، المحت إلى أخطار حقيقية تستهدف أمن واستقرار البلاد، وكمرست مقاربة "المؤامرة" المطروحة بقوة في خطاب السلطة، حتى بالنسبة إلى سلسلة الحرائق الغابية التي سُجلت خلال الأسابيع الماضية، والتي نسبت التحقيقات الأمنية وقوف أطراف خارجية وراء الإيادي التي نفذتها.



ولفتت إلى أن "الوضع الإقليمي المتري على طول شريط حدودنا وقيام بعض الأطراف مؤخرًا بتهديد أمن المنطقة، وإن كان بشكل غير مباشر، يعيننا وعلينا الاستعداد لمواجهة بل يتحتم علينا ذلك، كون بلادنا لها التزامات إقليمية يفرضها دورها المحوري، إضافة إلى مبادئها التي لا تحيد عنها والمنتمطة في نصرته كل القضايا العادلة".

وفي المقابل أعرب رئيس الوزراء الجزائري عبد العزيز جراد، في الدورة الاستثنائية الـ14 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول مبادرة "إسكات البنادق"، عن قلق بلاده الكبير، إزاء استمرار دفع الأموال كدفية لجماعات إرهابية في الساحل الأفريقي مقابل تحرير رهائن غربيين.

وذكر في الكلمة التي بثت بواسطة تقنية "فيديو كونفرانس"، بأن "الجزائر تسجل بقلق كبير تواصل تحويل مبالغ هامة للجماعات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن، وهو أمر يعيق جهودنا في محاربة الإرهاب".



تأهب عسكري تحسباً لأي طارئ

جنوب أفريقيا تتراجع عن دعم انفصاليي البوليساريو

هذه القضية، حيث دعا وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم، مجلس السلم والأمن الأفريقي إلى تحمل مسؤوليته في ما يتعلق بقضية الصحراء، خلال تدخله في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للمجلس التنفيذي للاتحاد، التي عقدت تحضيراً للاجتماعين الاستثنائيين الثالث عشر والرابع عشر لرؤساء الدول والحكومات.



محمد لكريني

ويعتقد لكريني أن لجوء الجزائر إلى هذا الأمر كان نتيجة للدعم الذي لقيه المغرب من قبل العديد من الدول العربية والأفريقية التي تضامنت معه، وهو ما يبرز فشل جبهة البوليساريو وكل الأطراف المناوئة للأطروحة المغربية في حشد مواقف مناقضة للتدخل المغربي في معبر الكركرات.

واستمراراً للتحريض ضد مصالح المغرب خلال الدورة غير العادية الـ21 للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي،

الذي يحفظ هذه المهمة للترويكا، هو محاولة لإخراج مجلسنا الموقر عن هدفه من أجل تنفيذ مخططات وطنية لا تليق بمسؤول رفيع في المفوضية ملزم بالحيادية".

وكان وزير الخارجية ناصر بوريطة، قد اعتبر سابقاً أن قرار الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي رقم 693 الصادر بنواكشوط، يعكس موقف الغالبية الساحقة للبلدان الأفريقية التي تدعم المسار السياسي داخل الأمم المتحدة، والتهدد الإرهابي والتطرف العنيف والرياديالية، فإن القارة الأفريقية ليست بمنأى عن الانفصالية التي تتفاقم حديثاً بسبب تدفقات الأسلحة والأموال غير المشروعة، والجريمة المنظمة. وترجمة لتضييق الخناق على البوليساريو داخل الاتحاد الأفريقي، لحوظ مقاطعة كلمة إبراهيم غالي زعيم البوليساريو تدخله بمناسبة القمة الاستثنائية الـ14 من طرف عدد من رؤساء وفود الدول المشاركة، الذين انسحبوا من "الدائرة التلفزيونية".

وعمت الجزائر بقوة سحب إدارة ملف الصحراء من الأمم المتحدة وإعطاء الصلاحيات للاتحاد الأفريقي كي يبت في

القمة بموقف يدين أو يعارض التدخل المغربي في معبر الكركرات. وشدد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج محسن الجزولي، على أن محاولة خرق قانون اللجنة كما هو الحال مع مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي إسماعيل شرقي، الذي أعطى لنفسه الحرية في إثارة مسألة الصحراء المغربية بينما طرح هذه القضية مؤطراً بالقرار 693



الحكم الذاتي حل منطقي لأزمة الصحراء المغربية